

التدخل الثالث في العراق

■ **عامر نعيم الياس***

جاء في افتتاحية وول ستريت جورنال الأمريكية قبل أيام «اليوم ندخل حرب العراق للمرة الثالثة خلال خمس وعشرين عاما»، تقليد راسخ لإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بعضهم يراه عودة إلى المستنقع العراقي حسب ليبراسيون الفرنسية، والأخريراه تعديلا في الاستراتيجية الأمريكية للمواجهة في المنطقة حسب لوفياغرو الفرنسية، فما الذي يجري بالضبط في العراق وما شكل التدخل الأمريكي؟

بين تعهدات بفاك الارتباط بالمنطقة والانسحاب من العراق وأفغانستان وعدم التورط العسكري الأمريكي المباشر، وبين ضغوط مستهذفة دفع أوباما للتدخل الفعال في الشرق الأوسط والخروج من حالة اللا لاف، قرَّر الرئيس الأمريكي المضيّ قدماً في «تقليد» التدخل العسكري في العراق على غرار ليبيا والصومال واليمن، أقله من ناحية الشكل وذلك بعد اقتراب تنظيم «داعش» الإرهابي من أربيل، القاعدة الأساس للنفوذ الأمريكي في المنطقة، ويقوم التدخل الأمريكي الحالي في العراق على القاعدة الثلاثية التالية «استخدام القوات الخاصة، الغارات بطائرات من دون طيار، الغارات الجوية باستخدام الطائرات المقاتلة الهجومية»، مع الإصرار على عدم اللجوء إلى تدخل عسكري برّي على الأرض، مع أنّ الإدارة الأمريكية تدخلت بحجة حماية الأيزيديين والمسيحيين العراقيّين وتأمين مرعات أمنة لهم ما يطرح علامة استفهام حول كيفية تأمين الممرّ الأمن المفترض، الا يحتاج إلى قوات مقاتلة؟ ألا يتعارض ذلك مع تصريحات أوباما حول عدم التدخل البرّي؟

يؤم الاثنين الماضي اعترف الرئيس الأمريكي في خطاب له بعدم قدرة الضربات الجوية الأمريكية على سحق «داعش»، مركزاً على ضرورة أن تراعي الحكومة العراقية المعتيدة التمثيل السياسي لاستكمال الحرب على «داعش» والخروج بالنتائج المرجوة، وذلك في محاولة منه لفرض تغيير في سياسات الحكومة العراقية المقبلة، لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فالواضح أنّ الرئيس الأمريكي يدرك جيداً عوامل قوة «داعش»، وهو يستند في ذلك إلى تجربة الفلوجة العراقية عام 2004 حين احتاج الأمريكيون أشهر عدة لاسترجاعها على الرغم من الضربات الجوية المكثفة باستخدام كافة صنوف الأسلحة المتطورة، وهنا تحضر قاعدة عسكرية ذهبية تقول: «على الصعيد العسكري تأتي الأخبار السيئة في مراحل لاحقة عندما يتكيف العدو مع الوضع العسكري الجديد»، فهل يخطئ الرئيس الأمريكي لتطوير تدخله العسكري وما دور قرار مجلس الأمن رقم 1710 في هذا السياق؟

ركزت مراكز الأبحاث الأمريكية على فكرة «التحالف الإقليمي القوي»، مستندةً في ذلك على استراتيجية أوباما الخارجية التي تقوم في مجال مكافحة الإرهاب تحديداً على ثابتين: الأول، التدخل عند سنّ الخطوط الحمر لواشنطن في العالم، والثاني التعاون مع الحلفاء في مجال مكافحة الإرهاب عبر إنشاء صندوق لتمويل العمليات الخاصة التي تعتمد بشكل أساس على تواجد العنصر البشري للحلفاء على الأرض. وبالتالفاً من هذين الثابتين، وإذا ما اخذنا بعين الاعتبار تسليح الاتحاد الأوروبي للآكرار، والحملة السياسية والإعلامية والدينية داخل الولايات المتحدة للتعبيّة باتجاه التدخل لمواجهة «داعش» في العراق، فضلاً عن قرار مجلس الأمن الذي أدرج تحت الفصل السابع، فإنه من الواضح وجود سيناريو أمريكي يهدف إلى إنشاء تحالف إقليمي يغطاه دولي يعمل على التدخل في المناطق التي يتواجد فيها تنظيم الدولة الإسلامية بحجة تحريرها منه واسترجاعه لكن لمصلحة أبناء هذه المناطق التي لا تحترف بالحكومة المركزية، سواء في العراق، أو في سورية حيث تتواجد أذرع عسكرية عميلة للغرب انحسر نفوذها بسبب تمدّد «داعش» ومبايعة جزء كبير من مرتزقتها له، هنا يبرز سيناريو التدخل العسكري الميداني مره أخرى تحت ستار مكافحة الإرهاب، وذلك لفرض أمر واقع جديد يضيف إلى الأوراق الأمريكية في المنطقة أوراقاً أخرى تستند في الشكل على «الديمقراطية والمشاركة على قاعدة النديّة»، وفي المضمون على «التقسيم وفقاً للهوية الطائفية».

✽ **كاتب سوري**

البناء

تفجير المفاوضات والفشل باغتيال ضيف

يجرّ «إسرائيل» إلى حرب استنزاف لا تستطيع تحملها

حسن حردان

بعد أن أخفقت حكومة رئيس وزراء العدو برئاسة بنيامين نتنياهو في دفع الجانب الفلسطيني إلى تفجير المفاوضات وتحميلة مسؤولة فشلها، عقب توقيعها من عدم إمكانية زحزحة المفاوضات الفلسطيني عن مواقفه المتمسكة برفع الحصار عن قطاع غزة ووضع حدّ للاعتداءات «الإسرائيلية» وعمار غزة، وإطلاق سراح الأسرى الذين أفرج عنهم في صفقة شايط، عمدت إلى تهجير المفاوضات، وسحب الوفد «الإسرائيلي» من القاهرة والمبادرة إلى خرق الهدنة الممددة 24 ساعة منذّعة بسقوط صواريخ على مدينة بئر السبع المحتلة. غير أنّ السؤال الذي طرح نفسه هو لماذا سارعت حكومة العدو إلى تغيير تكتيكها في آخر لحظة ولم تنتظر انتهاء موعد الهدنة. وقامت بالإغارة على قطاع غزة وهي تدرك بأنّ ذلك سيحلّ محلها المسؤولية عن التفجير، ويدفع الأمور إلى جولة من حرب الاستنزاف تسعى إلى عدم الانزلاق إليها، ولهذا إلى لاهمة وراء تمديد الهدنة، وتسعي للتوصل إلى اتفاق دائم لوقف النار.

المدق في خلفيات القرار «الإسرائيلي» المفاجئ يلحظ أنّ هناك واحدا من احتماليين لا ثالث لهما: الاحتمال الأول: أنّ الذي سرّع في وقف المفاوضات وخرق الهدنة، هو أنّ نتنياهو قد تبلغ من الأجهزة الأمنية معلومات عن وجود قائد كتائب عز الدين القسام محمد ضيف في منزله، وأنّ الأمر يحتاج إلى قرار سريع لقيام الطائرات «الإسرائيلية» بعملية اغتياله في منزله قبل مغادرتة. وبالتالي ضياع الفرصة. ولذلك وجد نتنياهو أنّ اغتيال محمد ضيف يشكل في هذا التوقيت فرصة ثمينة يجب عدم إضاعتها، لأجل نصر

معنوي، يعزز به صورته أمام الرأي العام «الإسرائيلي»،

وداخل حكومته. بعد الإفصافات المتتالية التي مُني بها

الجيش «الإسرائيلي» في الميدان والأمن، وفشل المفاوضات «الإسرائيلي» في تحقيق أيّ مكسب في المفاوضات يعوّض الخسارة في الميدان ويحفظ ماء وجه «إسرائيل» وينقذها من دفع ثمن هزيمتها أمام المقاومة.

الاحتمال الثاني: أنّ نتنياهو يريد الخروج من المأزق الذي وجد نفسه فيه بين ضغط وزراء حكومته بالتشدّد في المفاوضات وعدم تقديم أية تنازلات في المفاوضات، وبين موقف المفاوضات الفلسطيني الصلب في رفض التراجع عن مواقفه والمتمسك بتحقيق كامل المطالب الفلسطينية وبالتالي عمد إلى دفع الأمور نحو التصعيد، لوضع وزارته والجمهور «الإسرائيلي» في اختيار بين تحمّل حرب استنزاف مكلفة لـ«إسرائيل» اقتصاديا وماديا واجتماعيا وبشرياً، وبين الموافقة على المطالب الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق يحقق وقفا دائماً لوقف النار. طالما أنّ قرار اجتياح غزة أكثر كلفة على «إسرائيل» من حرب الاستنزاف الراهنة كما جاء في تقرير الجيش «الإسرائيلي» الذي قدم للحكومة، وكان في أساس استبعادها مثل هذا الخيار والذهاب إلى خيار التفاوض.

في كلا الاحتمالين يمكن القول:

1. إنّ محاولة تحقيق إنجاز عبر اغتيال محمد ضيف وبالتالي تحسين موقف نتنياهو في المفاوضات وصورته الداخليّ والليل من منغويات المقاومة والشعب الفلسطيني قد فشلت وكشفت مجدداً قدرة قيادة المقاومة على تضليل أجهزة الاستخبارات «الإسرائيلية» التي أخفقت في الوصول إلى معلومات دقيقة عن بنية المقاومة وأماكن وجود قياداتها، وتوضع منضّات صواريخها، ما

وعلى مستوى المضامين..»

وكتب أيضاً «أن حماس وافقت مبدئيا على تسوية على أساس وقف إطلاق نار متبادل، وادخل مساعدات إنسانية على نطاق واسع إلى قطاع غزة، ولكنها رفضت مطالب إسرائيل أن تشرّف أجهزة أمن السلطة الفلسطينية ومنظمات دولية على إدخال المساعدات.».

وحسب قول «أن حماس طلبت فتح معبر رفح فوراً، في حين أنّ إسرائيل لم تكن على استعداد للتنازل عما أسماه بـ«المطالب الأمنية»، كما لم توافق على الإعلان بالصيغة التي طلبتها حركة حماس، وهي «فك

الحصار عن قطاع غزة».

وأشار إلى «أنّ هذه المصاعب كانت متوقعة منذ يوم (أول من أمس)، ولكن تقديرات المصريين كانت تشير إلى أنّه يمكن التغلب عليها، ولذلك بقي الوفد الإسرائيلي في القاهرة، وتمّ الاتفاق على تمديد الهدنة 24 ساعة أخرى.»، لذلك رأى «أنّ إطلاق النار كان مفاجئا، لأن المفاوضات لم تنته، وأنه على ما يبدو كان بالإمكان التغلب على المصاعب، والتوصل إلى «تسوية صغيرة» كما اقترحت مصر.».

وتابع قائلا: «منذ لحظة إطلاق الصواريخ باتجاه بئر السبع و«تفتوت» فقد تمّ تفعيل الردّ العسكري والسياسي، حيث قصّف الطيران الحربي عدة أهداف في قطاع غزة، كما تقرّر إعادة الوفد الإسرائيلي في محادثات القاهرة إلى البلاد.».

وانتهى بن يشاي مقاله بالقول: «إن إسرائيل تلمّح إلى أنها لن توافق على إجراء مفاوضات بينما يستمرّ إطلاق النار، كما لن توافق على الانجرار إلى حرب استنزاف، وأنّ الجيش سيعمل بكل قوته لكي لا تحصل هذه الحرب، حتى لو كان الثمن إدخال قوات برية إلى قطاع غزة.».



«هأرتس»: بانهايم المحادثات عدنا إلى نقطة البداية

اعتبر المعلق السياسي في صحيفة هأرتس «الإسرائيلية» باراك رافيد، «أنّ فشل محادثات القاهرة كان متوقعا»، مشيرا إلى أنّه «بعد شهر من المعارك وأسبوعين من المحادثات عادت الأوضاع إلى نقطة البداية»، واقترح «أنّ توجه إسرائيل إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يحقق لها مطالبها الأمنية.».

وقال رافيد: «إن «نهايم محادثات القاهرة بين إسرائيل وحماس لوقف إطلاق النار طويل الأمد في قطاع غزة كانت فشلا متوقعا ومعروفا مسبقا.» وأضاف انه «يتطلب نقاشا لقطعا أو فراءة غير صحيحة بشكل منظر للواقع الإسرائيلي لكي نعتقد أنّ مواقف الحدّ الأقصى لتنتياهو يمكنه أنّ تلتقي بمواقف الحدّ الأدنى لخالد مشعل.».

وتابع «بعد شهر من المعارك، التي قتل فيها 64 جنديا و4 مدنيين إسرائيليّين، وبعد أسبوعين من المحادثات في القاهرة عدنا إلى نقطة البداية. إطلاق النار تواصل، ولا يستطيع سكان الجنوب العودة إلى منازلهم، وحوالي مليون مواطن في الجنوب يسخرون ويخرجون من الملاجئ.».

وأردف: «اختيار نتنياهو لطريق التسوية مع حماس، التي ثبت أنها مرات عديدة في الماضي، فتح خطأ فادح سبب باضرار سياسية لإسرائيل. وبدل استغلال الفرصة لتجديد المجتمع الدولي إلى جانب إسرائيل، اتسع الشرخ مع الولايات المتحدة. وبدل فرض عزلة على حماس منحبتها المفاوضات شرعية وأضعفت الرئيس الفلسطيني محمود عباس.».

وأضاف: «بدل أخذ زمام المبادرة والدفع بخطوة سياسية تخدم أمن إسرائيل، أنجز رئيس الحكومة ووزير الأمن إلى عملية فرضت حماس جدول أعمالها. وشيئا فشيئا تراجع إسرائيل عن مطالب كـزع السلاح ومنع التسليح وفرض رقابة دولية، وكانت على استعداد للاكتفاء بالمقام المشترك المتدني جدا «هدوء مقابل هدوء»، فقط من أجل كسب عدة شهور بدون قذائف صاروخية.».

وتابع: «بسبب كلّ ذلك، انتهاء المحادثات في القاهرة كان خيرا جيدا بالنسبة لإسرائيل. فقد حصل نتنياهو على فرصة ثانية للمحاولة بلورة خطوة سياسية حتى لو لم تود إلى وقف إطلاق القذائف الصاروخية، فهي على الأقل ستحقّق لإسرائيل إنجازات سياسية في الساحة الدولية. وبدل التسوية في مقرّ المخابرات المصرية في القاهرة، على رئيس الحكومة أنّ يوجه جهود لفتح الأمم المتحدة في نيويورك.».

وقال: «إحدى الإمكانيات المتاحة لإسرائيل هي المبادرة لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، على غرار قرار 1701 الذي أنهى حرب لبنان الثانية. قرار لا يؤدي إلى إنهاء الحرب في غزة فحسب، بل يشيئ آلية دولية، وأنهى رافيد يقول: «الرسالة الأميركية للحكومة الكاتبة بين يخدم إسرائيل وحيقياتها ويؤدي إلى عزلة حماس ومن يراها.».

ومضى قائلا: «قرار وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الذي اتخذ يوم الجمعة الماضي يمكن أن يشكل قاعدة لقرار من هذا النوع في مجلس الأمن. مبادئة ستكون إعادة إعمار قطاع غزة مقابل آلية دولية لمنع إعادة تسليح حماس، ونشر قوة مراقبين أوروبيين كبيرة وقوية وتتمتع بصلاحيات في المعابر الحدودية، إلى جانب طلب نشر قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة والدعوة لزع الصواريخ من غزة.».

وأضاف: «لا يوجد أي ضمان لأن يؤدي قرار مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار أو لإحداث تغيير فوري في الميدان. مع ذلك، من شأنه أن يحسّن مكانة إسرائيل في العالم، توفير دعم دولي لمطالبيها الأمنية، وفرض عزلة على حماس، ووضع الحركة في مأزق حيال استمرار طريقها. وإذا ما واصلت إطلاق النار، تحظى إسرائيل بما يسمى شرعية دولية كبيرة أكثر من أيّ وقت مضى للععل ضدها بوسائل عسكرية.».

واعتبر المعلق «الإسرائيلي» أنّه «لا يمكن وصف ردّ الفعل الأمريكي على انهايم ووقف إطلاق النار بإقل من «مذهل». مضيّفا أنّ «ناخبة الناطقة باسم الخارجية، ماري هارف، تطرقت للموضوع في الموجز الإعلامي من باب رفع العتب.» وكان الحديث يدور عن حدث غير مهمّ على الحدود بين أثيوبيا وأرتريا.. وأنهى رافيد بالقول: «الرسالة الأميركية للحكومة الكاتبة بين السطور- هذه لم تعد مشكلتنا. لم ترغوبا بان تدخل.هاجمتونها وسزيمت ضننا. الآن تدبروا أموركم لوحكم.».



دفع المحللين إلى القول إنّ «إسرائيل» قد أصيبت بالعمى الاستخباراتي على غرار ما حصل في حرب لبنان الثانية عام 2006.

وأدى الفشل الجديد إلى مفارقة مازق نتنياهو لا سيما أنّ قصف منزل محمد ضيف أسفر عن ارتكاب مجزرة جديدة بحق أفراد أسرته، والمدنيين في حي الشيخ رضوان في مدينة غزة.

2. انزلاق الكيان «الإسرائيلي» إلى أتون حرب الاستنزاف من جديد حيث ردّت المقاومة على الاعتداء الصهيوني السافر، بالعودة إلى قصّف المستوطنات والمدن المحتلة من فلسطين، وصولا إلى تل أبيب ومطار بن غوريون والقدس ومدينة ديمونا وغيرها من المناطق الحيوية، ما أدى إلى شل الحركة الاقتصادية وحركة النقل والملاحة وعودة ملايين المواطنين إلى الملاجئ.

ولأنّ الكيان «الإسرائيلي» لا يتحمّل البقاء في حرب استنزاف من هذا النوع، بدأت أصوات محليه بالعودة إلى عدم الانجرار إليها حتى ولو كان الثمن هو اجتياح بئر لقطاع غزة. الأمر الذي يفرق كيان العدو وجيش في مستنقع من الاستنزاف أكبر بكثير مما هو حاصل حاليا، عدا عن مضاعفاته وتداعياته ونتائجها التي لا يمكن التنبؤ بها من الآن.

لذلك فإنّ الأرجح أنّ تودّي هذه الجولة الجديدة من حرب الاستنزاف إلى إفهام الكيان «الإسرائيلي» حكومة ورأيا عاما بأنه لا مهرب من تقديم التنازلات في مفاوضات القاهرة، لقاء الحصول على وقف إطلاق النار، وهو ما دفع المحللين «الإسرائيليّين» إلى القول إنّ المواجهة حكومة بالنهاية بالعودة إلى المفاوضات.



«**يديעות آحرونوت**»:

ليفي: المفاوضات مع حماس كانت خطأ

اعتبرت وزيرة القضاء «الإسرائيلية»، تسيبي ليفني، أنّ المفاوضات مع حركة حماس كانت خطأ، وأنها لا تعتقد أنّه يمكن وقف حركة حماس عن طريق عملية سياسية.

وفي حديثها مع موقع يديעות آحرونوت، قالت ليفني: إنّهُ «يجب مواصلة ردع حركة حماس حتى تدرك أنها لا تستطيع أنّ تحقق أكثر باستخدام «الإرهاب»، وإنما سنحسّن.» مضيّفة أنّهُ «طالما لم تتغيّر حماس جوهرها الأيديولوجي الداخلي فإننا سنبقى أمام تنظيم إرهابي.».

وأضافت أيضا لا تعتقد أنّه «بواسطة عملية سياسية يمكن وقف حركة حماس.» وأنها «نن طلب موافقة حماس على ما تقترحه.» وقالت أيضا «هناك منظمة إرهابية أيديولوجية إسلامية لا تعترف بوجود إسرائيل، مقابل جمهور إسرائيلي موحد هنا ويدرك لماذا تفعل إسرائيل ذلك.» وفي حديثها عن المفاوضات في القاهرة، قالت ليفني أنها «لا تجري مفاوضات سياسية مع حركة حماس، وإنما مع جهات دولية.» وبحسبها فإنّ السؤال الجوهري الذي تعتبره «استراتيجيا» هو «هل إطلاق النار هو الذي يجعل إسرائيل تدفع أكثر حتى عندما تتوقف.».

وقالت أيضا إنّهُ «على الجمهور الفلسطيني أن يختار بين قيادة تستطيع أنّ تحقق له حياة جيدة، وبين قيادة لا تستطيع ذلك.» واعتزّت أنّ الجمهور الفلسطيني يدعم المقاومة.

ورفضت ليفني التحدّث عن محاولة الاغتيال الفاشلة لقائد كتائب القسام، محمد ضيف، «إنّ أنها قالت «كل من يتشغل بـ«الإرهاب» فإنّ اغتياله ليس شرعا فحسب، وإنما مطلوب.» مضيّفة أنّها تدعم «اغتيال قادة الإرهاب.» على حدّ قولها.

من جهته قال وزير الداخلية، جدعون ساعار، لـ«يديעות آحرونوت» إنّ محاولة التوجه نحو التسوية لا يمكن أنّ يؤدي إلى نتائج جيدة، وأنّ ذلك «مماثل لإجراء مفاوضات مع داعش.»

وقال ساعاران «حماس منظمة خطيرة ويجب عدم منحها إنجازات تعتبرها نتيجة لمعركة عسكرية خاضتها ضدّ إسرائيل.».

وحسبه فهناك خياران استراتيجيان، وإذا لم يكن أحدهما التسوية مع حماس، فإنّ الخيار يكون الحسم العسكري.

من جهته قال وزير العلوم، يعكوف بييري، إنّهُ «إذا كانت إسرائيل هي التي حاولت اغتيال محمد ضيف فإنّ الهجوم في الاتجاه الصحيح.» وأنهُ «على قادة حماس أن يعرفوا أنّهم غير محصّنين ويشكلون أهدافا.»

وحسب بييري فإنّ ذلك «يشير إلى قدرات استخباراتية إسرائيلية.»، وأنهُ يأمل «أنّ تصل الرسالة بشكل واضح إلى قادة حماس.»

وأضاف أنّه «يجب على إسرائيل أنّ تستعد لمعركة طويلة، وأنّ استخدام سلاح الجو وسلاح البحرية هو أمر صائب، وأنهُ من الجائز إدخال قوات برية إلى قطاع غزة، تكون أكبر وأشد.» مشيرا إلى أنّ ذلك يشكل هدفا بالنسبة لحركة حماس، وأنها تحاول جزّ إسرائيل إلى الحرب البرية.».

وقال بييري أيضا إنّهُ «من المتوقع أنّ يجتمع المجلس الوزاري المصغر، خلال اليوم (أمس) وأنّ كلّ الخيارات مفتوحة.» مضيّفا أنّهُ «يعتقد أنّ يجب محاولة التوصل إلى «تسوية صغيرة» لوقف إطلاق النار، وفتح المعابر لأهداف إنسانية وإجراء تخفيفات صغيرة. والعمل على عقد مؤتمر خلال شهر أو شهرين بهدف نزع أسلحة المقاومة في قطاع غزة.».



«هأرتس»: هل تستخدم «إسرائيل» «الكشف»

عن مجموعات حماس في الضفة لنيلن من تركيا

بعد إعلان «إسرائيل» عن اعتقال عشرات الناشطين من حركة حماس في الضفة الغربية وتضخيم التهم التي وجهتها لهم، بدأ ان الهدف السياسي لـ«إسرائيل»، هو غرس بذور الفركة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، لكن ثمة جانبا آخر وهو تركيا. فربط المجموعات بالقيادي صالح العاروري المقيم بتركيا يؤسس لمعركة سياسية ودبلوماسية ضدّ تركيا التي تعتبر صديقة لحركة حماس.

وقال المعلق السياسي في صحيفة «هأرتس» تسفي بارثيل «إنّ الإعلان عن اعتقال المجموعات التابعة لحماس في الضفة الغربية يعتبر «الطقة الثانية» لإسرائيل على تركيا بعد أن وجه وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان اتهامات شديدة لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.»

ووجهت السلطات «الإسرائيلية» أصابع الاتهام للقيادي صالح العاروري بالوقوف خلف التنظيم والتخطيط والتحويل والذي وصفه جهاز الشاباك «الإسرائيلي» بأنه «مؤسس كتائب القسام في الضفة الغربية.»

وأضاف بارثيل «أن العاروري يعتبر بحسب مصادر تركية «رجل الاتصال بين رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، خالد مشعل، وبين حكومة أردوغان، وهو من ينظلم لقائدات ممولي الحركة من الدول العربية.»

وتساءل: «هل سيستخدم كشف الشاباك، والكشف عن العلاقة بين العاروري وبين النظام التركي، ذخيرة سياسية بيد إسرائيل لتوجيه ضغوط أميركية وأوروبية على تركيا للعصو في الناتو؟»

وتابع «إنّ مصادر دبلوماسية غربية قالت لصحيفة «هأرتس» إن الكشف المبرهج لاعتقال مجموعة حماس يشير إلى أنّه تكمن وراءها أهداف سياسية.» وردا على سؤال: «هل التركيز على العلاقة بين تركيا وحماس وربطها بالإرهاب يمكن أنّ يؤدي إلى حراق صبر بعلاقات الدول الأوروبية والولايات المتحدة بتركيا.» قالت المصادر: «في الوضع الراهن حيث تتشغل الولايات المتحدة في حرب في العراق، وهي بحاجة لتركيا في الحرب الدائرة في سورية، هناك شك في أنّ يتحوّل العاروري فجأة لمركز اهتمام دولي.».